

# الأساس التشريعي للتكافؤ

تحليل قانوني للقانون ٤٣١/١٩٩٥ والمعهد الوطني العالي للموسيقى

ملف توضيحي

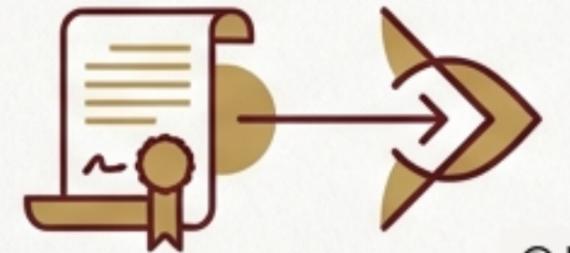


# ما بعد التفسير: النية الصريحة للمشرع

إن وضع المعهد الوطني العالي للموسيقى  
ليس مسألة تقدير إداري، بل هو  
محدد بنص القانون ٤٣١/١٩٩٥.

لفهم حقوق المؤسسة، لا بد من فحص  
الأساس الذي بني عليه القانون.  
نحن هنا لا نبحث عن رأي، بل عن نية  
المشرع.

المفهوم الجوهرى:  
نية المشرع

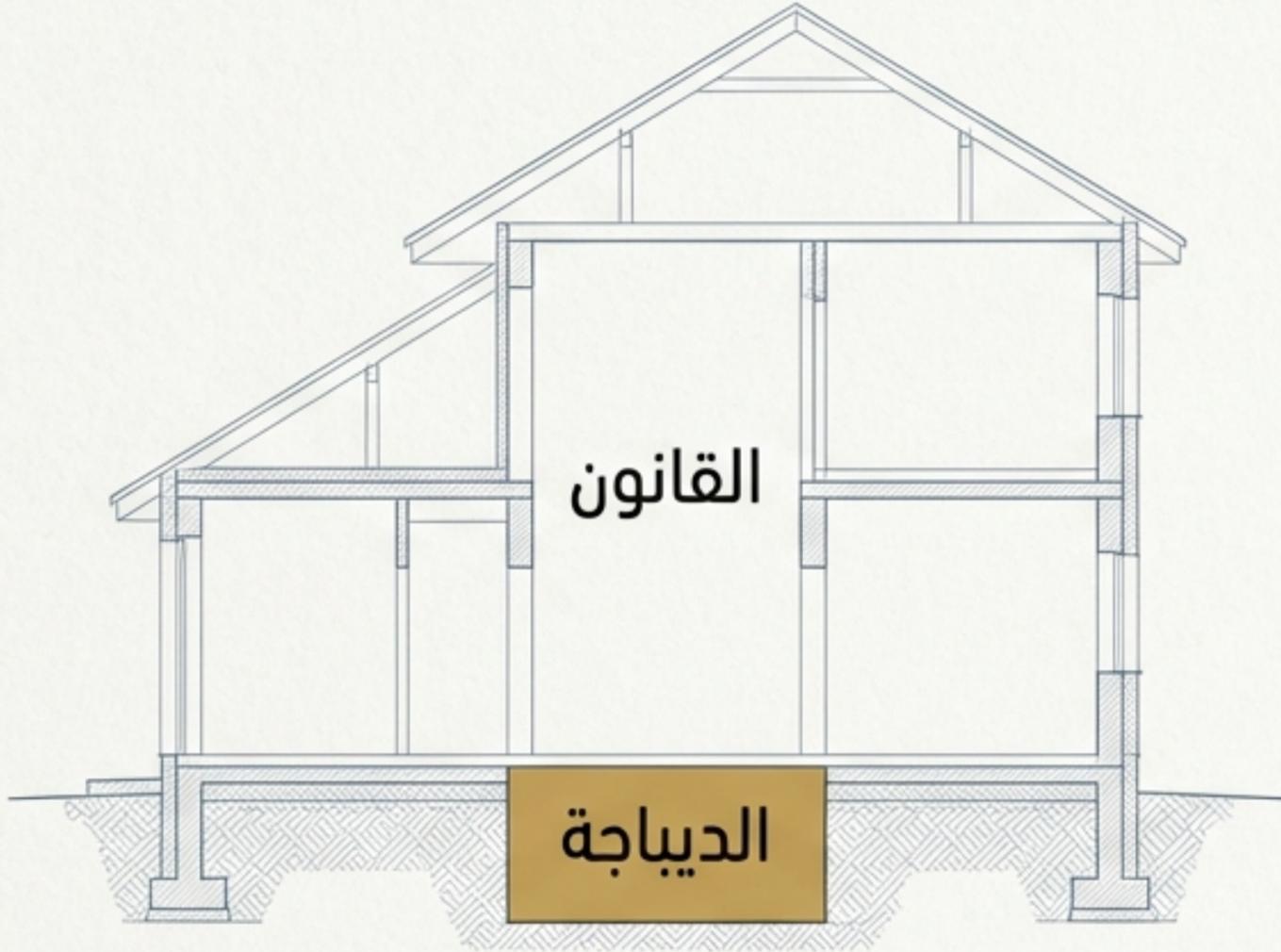


ديباجة القانون ٤٣١/١٩٩٥

...وحيث أن أحكام هذا المشروع تتماثل  
مع تلك التي ترعى ترعى شؤون  
**الجامعة اللبنانية...**

مقتطف من مقدمة القانون

# الديباجة هي حجر الزاوية



في القانون اللبناني، الديباجة ليست مجرد مقدمة زخرفية؛ إنها تخلق **الإطار التفسيري** الذي يجب أن تقرأ جميع مواد القانون من خلاله.

إنها تمثل **أساس الهيكل القانوني** بأكمله. يستحيل تطبيق مواد القانون مع تجاهل الروح التي كتبت بها.

# الكلمة الفاصلة: تماثل

## تتماثل

/d'ablatt /jəd\_ /تماثل/

المعنى:  
التطابق، التساوي، الانعكاس الكامل.

هذه الكلمة هي الأهم في القانون ٤٣١/١٩٩٥. ليست اقتراحاً، بل إعلان تشريعي بأن المعهد والجامعة متكافئان في جميع أمور الإشراف والرقابة.

# تكافؤ ملزم

## النية الصريحة للمشرع

هذا التكافؤ ليس رأياً، بل هو **ملزم** لجميع السلطات الإدارية.

## القاعدة:

حيثما سكت النص أو كان غامضاً،  
يطبق **معييار الجامعة اللبنانية**  
**تلقائياً** بحكم الديباجة.

# المادة ١: الاستقلال الإداري

## التفسير:

عند القراءة من خلال الديباجة، يُعرّف "الاستقلال" هنا بأنه **نفس** نوع الاستقلالية الممنوحة للتعليم العالي (الجامعة اللبنانية).

يُنشأ معهد عند الموسيقى...  
يتمتع بالشخصية المعنوية  
والإدارة **الاستقلال** المالي...  
الإداري والإداري...

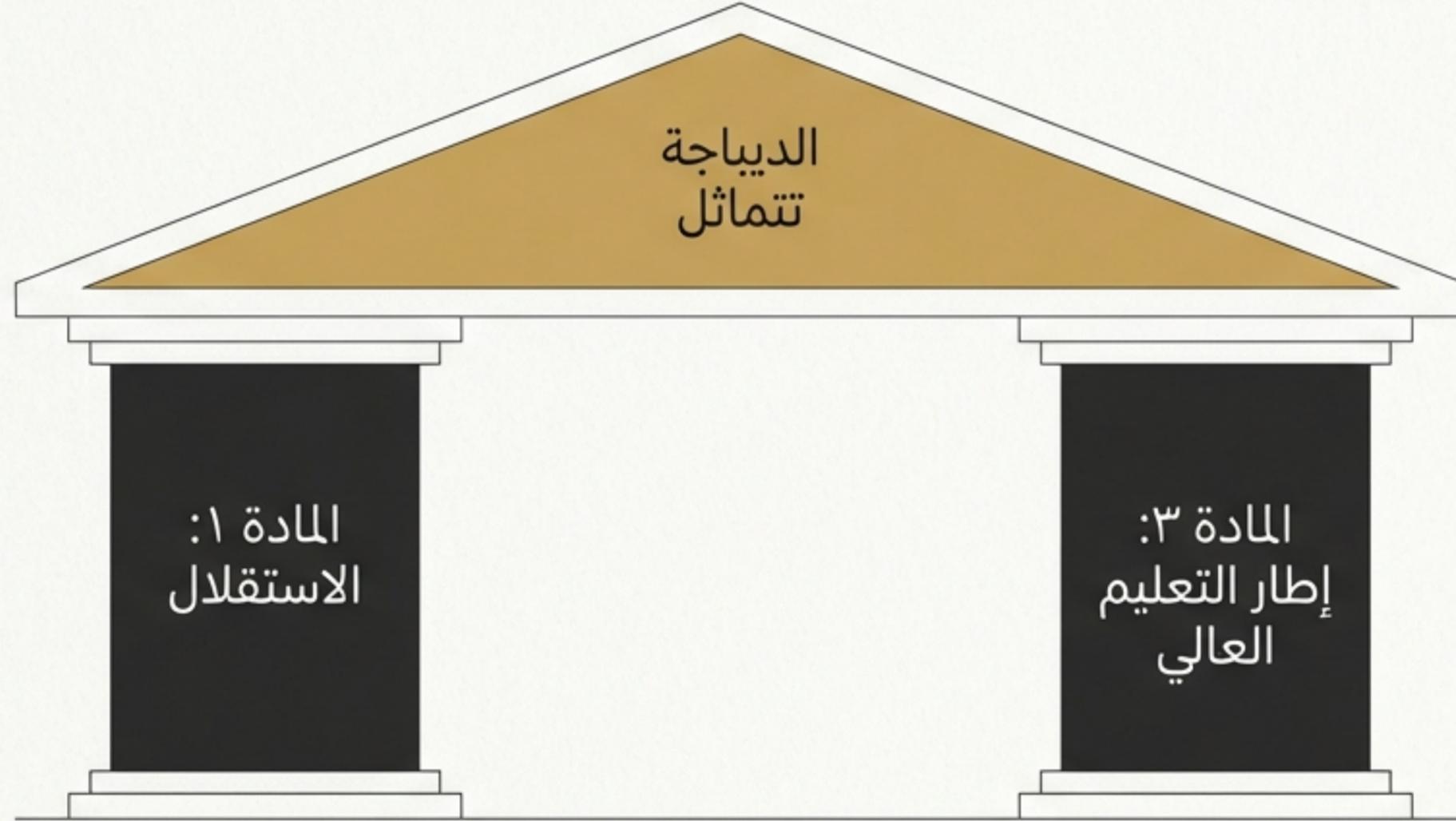
# المادة ٣: الإطار التنظيمي

يخضع المعهد الوطني العالي للموسيقى لأحكام القانون.. تمساء.. لا سيما المواد المتعلقة **بالمديرية العامة للتعليم العالي...**



القانون يربط المعهد صراحة بمديرية التعليم العالي، مما يرسخ مكانته كنظير أكاديمي للجامعة.

# الهيكل القانوني المتكامل



المواد توفر الآلية، والديباجة توفر السلطة والمرجعية.

# طبيعة الوصاية



تضع المادة ١ المعهد تحت وصاية الوزير. ولكن لأن الديباجة تفرض التكافؤ مع الجامعة، يجب ممارسة هذه الوصاية تماماً كما تُمارس على الجامعة.

**الوصاية لا تعني التبعية، بل تعني الرقابة ضمن حدود الاستقلال.**

# المنطق الاستنتاجي

الديباجة تعلن أن المعهد والجامعة "تتماثل".



الديباجة هي حجر الزاوية الذي يحكم التفسير.



إذن، استقلال المعهد (م ١) ووضعه التنظيمي (م ٣) يجب أن يعاملا كنسخة طبق الأصل عن الجامعة.

أي محاولة لمعاملة المعهد كهيئة إدارية أقل شأنًا تعتبر مخالفة للقانون.

# خاتمة: تطابق، وليس مجرد تشابه



القانون ٤٣١/١٩٩٥ أسس واقعاً متطابقاً.  
المساس باستقلالية أحدهما هو مناقضة لنية المشرع تجاه كليهما.